مؤشرات ومقاييس السعادة وجودة الحياة وعلاقتها بمستوى المعيشة فى مصر

أد. محمد نور الدين ابراهيم السبعاوى
أستاذ الجغرافيا بكلية الآداب جامعة المنيا

مقدمة : -

لا أحد يمكنه أن ينكر أن مستوى المعيشة فى مصر قد ارتفع ارتفاعا واضحا فى العقود الثلاثة الماضية عما قبلها ، على جميع المستويات بلا استثناء ، ولا أحد يمكنه أن ينكر ان مستوى الانفاق قد تضاعف بشكل لم يسبق له مثيل على مدار عقود ، ويمكن إدراك هذا الارتفاع والتغيير من خلال متابعة استهلاك الأسر والقدرة الشرائية والإنفاق على السلع الكمالية ، وهو أحد الدلائل التى يمكننا اكتشافها بسهولة ، وبنظرة سريعة على أنماط وطبيعة الاستهلاك فى مطلع الثمانينات ومقارنته بمثيله اليوم يتبين لنا مقدار التغير فى الإنفاق والاستهلاك الترفى ، فالاستهلاك الغذائي تغير نمطه وأدخل عليه أنماط من الأطعمة المستوردة والمصنعة ، والتى لم تكن منتشرة منذ عقود كالجبن المطبوخة واللحوم المصنعة والوجبات السريعة والفاكهة المستوردة ، كما ان السلع المعمرة قد اختلفت انماطها ، ويمكن ملاحظة هذا من مقارنة جهاز العروس فى مطلع الثمانينات بمثيله اليوم ، بالرغم من تضاعف أسعار تلك السلع خلال هذه الفترة بما يقرب من عشرين ضعفا ويزيد.

والسؤال الآن : هل حقق هذا الارتفاع فى الدخل والانفاق والذي ترتب عليه ارتفاع مستوى المعيشة وجودة الحياة واقتناء الكثير من أدوات الرفاهية والسلع الضرورية والكمالية السعادة المنشودة التى يمكن أن تكون سببا فى حياة اجتماعية سوية يسودها الحب والسلام الاجتماعى والوئام .

هل قلت حالات الطلاق والانفصال ؟ وهل قل عدد مرضى الأمراض النفسية التى يعانى منها شباب هذا الجيل فى عيادات الطب النفسي ؟ ، هل قلت حالات العنوسة وتأخر سن الزواج بين الإناث والذكور فى المجتمع المصرى ؟ ، وهل قلت حالات الجريمة المتعلقة بالانتقام والاغتصاب والتحرش الجنسي ؟ هل قلت معدلات وحالات السرقة بالإكراه او السرقة بوجه عام عن مثيلتها منذ عقود؟ ، هل زادت الروابط الأسرية التى بنيت عليها الأسر المصرية منذ آلاف السنين من خلال بر الوالدين والحرص على صلات الرحم والقدرة على التواصل ؟ هل تعيش الأسرة المصرية حالة من حالات الرضا والإستقرار النفسي والإجتماعى والتسامح والاحساس بالقبول والرغبة فى التواصل ؟

تلك الأسئلة وغيرها يجيب عنها هذا البحث .

الكلمات المفتاحية : جغرافية الرفاه – السعادة – جودة الحياة - مستوى المعيشة – الفقر – الصحة .

١- الإجراءات المنهجيـــــة

١- ١ أهــداف الدراســـــة

تهدف الدراسة الى التعرف على التغيرات التى طرأت على الحالة المعيشية للسكان فى مصر خلال العقود الخمسة الماضية ، التى شهدت ارتفاعا فى معدلات النمو السكانى ، وأثر هذه التغيرات فى الحياة الاجتماعية سلبا وإيجابا، ومدى تأثيرها فى جودة الحياة وإحساس الانسان المصرى بالسعادة من عدمه ، من خلال تحقيق آماله وطموحاته وتطلعاته ، والتى يمكن الحكم عليها والوصول إليها من خلال العديد من الشواهد التى يمكن متابعتها ومشاهدتها بوضوح ، وتتجلى فى أبسط صورها فى قدرة الانسان المصرى على تغيير أثاث منزله ، أو تجديد مقتنياته ، وحصول الكثيرين منهم على مساكن بديلة لهم ولأبنائهم و تجهيزها بالضروريات والكماليات بشكل لم يسبق له مثيل من قبل . ويمكن ملاحظة تلك التغيرات التى طرأت على الحالة المعيشية للسكان فى مصر من خلال ما شاهدناه جميعا عقب ثورة يناير ٢٠١١ من خروج الأموال التى غالبا ما يحتفظ بها الناس بطرائقهم المختلفة بعيدا عن المصارف والبنوك فى البناء المخالف على الأراضى الزراعية ، بتكاليف فاقت كل التصورات والمنطق ، كما ظهرت مرة أخرى بعد ذلك عندما أعلنت الدولة فى عام ٢٠١٤ الاكتتاب فى مشروع ازدواج قناة السويس، وكانت الطوابير على البنوك التى جمعت الأموال المطلوبة فى غضون أسبوع واحد دليلا على امتلاك الناس للمال الذى وجدوا الفرصة الجيدة فى استثماره بشكل يحقق لهم ربحا .

١- ٢ المنهـــــج

تعتمد الدراسة على المدخل السلوكي ، الذى ظهر خلال ستينيات القرن العشرين، وترتكز فكرة المنهج السلوكي على ما حققته الدراسات النفسية من نجاح فى الاهتمام بهذا الموضوع. وكان تحمس بعض الجغرافيين لهذا التوجه السلوكي، نابعا من رؤيتهم بأن الجغرافيا البشرية برمتها ينبغي أن تقوم على فهم السلوك البشري وارتباطاته المكانية، وذلك انطلاقاً من مبدأين رئيسيين، أولهما: أن السلوك البشري هو العامل الأساس في تركيب المجتمعات وتنظيم السكان. والثاني يحدد تتابع خطوات وطبيعة السلوك البشري في التعامل مع البيئة ، وهو ما يبدو من خلال هذا البحث الذى يتتبع سلوكيات الناس فى الارتقاء بمستوى معيشتهم ، وتطلعاتهم لجودة الحياة وتحقيق السعادة المنشودة كما يعتمد أيضا على منهج الرخاء هذا النهج الذى ظهر عام ١٩٧٧ على يد الجغرافي ديفيد سميث. وينطلق هذا النهج من أن النقطة المحورية في الجغرافيا البشرية ينبغي ان تكون "جودة الحياة البشرية". ولتحديد جودة الحياة لا بد من تحديد مفاهيمها الاقتصادية والاجتماعية .

١- ٣ الدراســـات السابقـــــة

التقرير العالمى لسياسات السعادة وجودة الحياة ٢٠١٩ الصادر عن القمة العالمية للحكومات – المجلس العالمى للسعادة وجودة الحياة

سمية احمد الجمال – السعادة النفسية وعلاقتها بالتحصيل الدراسي والاتجاه نحو الدراسة الجامعية لدى طلاب جامعة تبوك – كلية التربية جامعة الزقازيق – ١٤٣١-١٤٣٢

مايكل أرجايل – سيكولوجية السعادة – ترجمة فيصل عبد القادر- القاهرة – دار غريب للطباعة والنشر – ١٩٩٧

مسعودى امحمد – بحوث جودة الحياة فى العالم العربي دراسة تحليلية – مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية – العدد ٢٠ سبتمبر ٢٠١٥.

١ – ٤ تساؤلات الدراسة واشكالياتها

يضع البحث عددا من التساؤلات هى :-

١- هل حقق ارتفاع الدخل والانفاق - الذي ترتب عليه ارتفاع مستوى المعيشة وجودة الحياة النسبي واقتناء الكثير من أدوات الرفاهية والسلع الضرورية والكمالية - السعادة المنشودة التى يمكن أن تكون سببا فى حياة اجتماعية سوية يسودها الحب والسلام الاجتماعى والوئام ؟

٢- هل قلت حالات الطلاق والانفصال ؟

٣- هل قل عدد مرضى الأمراض النفسية فى عيادات الطب النفسي ؟

٤- هل قلت حالات العنوسة وتأخر سن الزواج بين الإناث والذكور فى المجتمع المصرى ؟

٥- هل قلت حالات الجريمة المتعلقة بالانتقام والاغتصاب والتحرش الجنسي ؟

٦- هل قلت معدلات وحالات السرقة بالإكراه او السرقة بوجه عام عن مثيلتها منذ عقود سابقة ؟

٧- هل زادت الروابط الأسرية التى بنيت عليها الأسر المصرية منذ آلاف السنين من خلال بر الوالدين والحرص على صلات الرحم والقدرة على التواصل ؟

٨- هل تعيش الأسرة المصرية حالة من حالات الرضا والاستقرار النفسي والاجتماعى والتسامح والاحساس بالقبول والرغبة فى التواصل ؟

٢- مفاهيم جودة الحياة ومؤشرات السعادة

٢- ١ جودة الحياة

تعرف منظمة الصحة العالمية جودة الحياة بأنها "إدراك الفرد لوضعه المعيشي في سياق أنظمة الثقافة والقيم في المجتمع الذي يعيش فيه، وعلاقة هذا الإدراك بأهدافه وتوقعاته ومستوى اهتمامه ." (WHO,1994) ، ويتأثر مفهوم جودة الحياة من وجهة نظر كل من بونومي وباتريك وبوشنيل بجوانب متداخلة من النواحي الذاتية والموضوعية، ترتبط بالحالة الصحية والحالة النفسية للفرد، ومدى الاستقلال الذي يتمتع به، والعلاقات الاجتماعية التي يكونها، فضلا عن علاقته بالبيئة التي يعيش فيها (٢٠٠٠ Bushnel & patrick, Bonomi)

ويعرف عبد المعطي جودة الحياة بأنها رقي لمستوى الخدمات المادية والاجتماعية التي تقدم لأفراد المجتمع، والنزوع نحو نمط الحياة التي تتميز بالترف، وهذا النمط من الحياة لا يستطيع تحقيقه سوى مجتمع الوفرة، ذلك المجتمع الذي استطاع أن يحل كافة المشكلات المعيشية لغالبية سكانه. (عبد المعطي، ٢٠٠٥) أو هى الاستمتاع بالظروف المادية في البيئة الخارجية والإحساس بحسن الحال، وإشباع الحاجات، والرضا عن الحياة، وإدراك الفرد لقوى ومضامين حياته وشعوره بمعنى الحياة إلى جانب الصحة الجسمية الايجابية وإحساسه بالسعادة وصولا إلى عيش حياة متناغمة متوافقة بين جوهر الإنسان والقيم السائدة في مجتمعه (عبد الفتاح وحسين،٢٠٠٦) . ويعرفها آخرون بأنها هى شعور الفرد بالرضا والسعادة والقدرة على إشباع حاجاته من خلال ثراء البيئة ورقي الخدمات التي تقدم له في المجالات الصحية والاجتماعية والتعليمية والنفسية مع حسن إدارته للوقت والاستفادة منه.(منسي وكاظم، ٢٠٠٦)

مما سبق يمكن القول أن مفهوم جودة الحياة مازال يتسم بالغموض ويلاحظ أن الأدبيات النفسية تجد صعوبة صياغة تعريف محدد لجودة الحياة على الرغم من شيوع استعماله ، وان كنا فى هذا الاطار يمكننا أن نشير إلى أن جودة الحياة تعنى حسن استمتاع الانسان بماله وحسن استغلاله له، وإشباع حاجاته ، والرضا عن حياته الجسمية والصحية والعاطفية والاجتماعية ، ويرتبط مفهوم جودة الحياة بصورة وثيقة بمفهومين أساسيين وهما الرفاه Well fare، والتنعم Well being، كذلك يرتبط بمفاهيم أخرى مثل التنمية Development والتقدم Progress، والتحسن Betterment، وإشباع الحاجات needs of Satisfaction
. (Graham &Smith, Titmam -١٩٩٧)

٢- ٢ السعادة

السعادة حالة من حالات الإحساس بالرضا والقبول ، ولا ترتبط بالغنى أو الرفاه أو ارتفاع مستوى المعيشة والحصول على الكماليات والضروريات بشكل كامل وإن كان ارتفاع مستوى المعيشة يمكن أن يحقق بعض السعادة التى يمكن أن يشعر فيها الانسان بآدميته ، فى مجتمع يشعرفيه بالانتماء اليه ، ويحقق فيه رغباته وتطلعاته وآماله ، وإذا كان الانسان يجد سعادته فى مساعدة محتاج أو إطعام جائع ،أو تأمين خائف ، أو إغاثة ملهوف ، أو إرواء عطشى ، فإن البعض قد يجد المتعة والسعادة فى رعاية الحيوانات أو القيام بممارسة الهوايات ، ويمكن للإنسان أن ينفق ما وراءه وما أمامه من أجل تحقيق سعادته التى قد يجدها فى اقتناء طابع بريد مثلا ، أو الحصول على لوحة لرسام مشهور ، أو السعى وراء المقتنيات الشخصية لأحد المشاهير.

٢ - ٢- ١ يوم السعادة العالمى

تحتفل دول العالم فى يوم ٢١ مارس بما تحققه لأبنائها من أسباب السعادة ، وما تفعله هذه الدول من إزالة آثارالبؤس والشقاء التى يمكن أن يشعر بها الانسان .

٢- ٢ - ٢مؤشر السعادة العالمي

هو مؤشر يقيس مدى السعادة في الدول والمجتمعات بالرجوع إلى دراسات وإحصاءات متعددة. ويتم قياس السعادة وفقًا لعدة معايير سنوردها في فقرة تالية. وقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في يوليو ٢٠١١ قرارًا يدعو الدول إلى قياس مقدار السعادة عند شعوبها للمساعدة في توجيه سياساتها العامة. وفي ٢ أبريل ٢٠١٢، عُقد الاجتماع الأول للأمم المتحدة بعنوان "السعادة والرفاه : تحديد نموذج اقتصادي جديد.

٢ ــ ٢ - ٣ معايــير مؤشر السعادة العالمي

لا يعتمد مقياس السعادة العالمي بشكل أساسي على نسبة ثراء الدول والأفراد فيها، وإنما تأتي بعض المؤشرات الأخرى في أولويات آلية التصنيف وهي على النحو التالي : الحالة النفسية للسكان . أمد الحياة . حرية اتخاذ القرارات الحياتية . الدعم الاجتماعي. معدل الصحة العامة. الناتج الإجمالي المحلي للفرد الواحد. نسبة انتشار الفساد ومكافحته. ظروف العمل. الموازنة بين الحياة الإجتماعية والعملية. فرص العمل المتاحة واستقلالية الأفراد في عملهم.

٢- ٢ - ٤ تقرير السعــادة العالـمي

هو تقرير تصدره شبكة الحلول المستدامة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة حيث يتم تقييم الدول حسب مؤشرات السعادة وقد صدر أول تقرير للسعادة العالمي في أول أبريل ٢٠١٢ ، كنص أساسي للاجتماع، ولفت انتباهًا عالميًا باعتباره أول مسح عالمي للسعادة في العالم، حيث حدد التقرير حالة السعادة العالمية . وجاء ترتيب الدول العربية في تقرير السعادة عام ٢٠١٨ على المستوى الدولى والمحلى على النحو التالي :-

جدول ١ ترتيب الدول العربية فى السعادة

الدولة	الترتيب الدولى	الترتيب المحلى	الدولة	الترتيب الدولى	الترتيب المحلى
الإمارات العربية المتحدة	٢٠	١	المملكة الأردنية	٩٠	١٠
قطر	٣٢	٢	الصومال	٩٨	١١
السعودية	٣٣	٣	فلسطين	١٠٤	١٢
البحرين	٤٣	٤	تونس	١١١	١٣
الكويت	٤٥	٥	العراق	١١٧	١٤
ليبيا	٧٠	٦	مصر	١٢٢	١٥
الجزائر	٨٤	٧	السودان	١٣٧	١٦
المغرب	٨٥	٨	سوريا	١٥٠	١٧
لبنان	٨٨	٩	اليمن	١٥٢	١٨

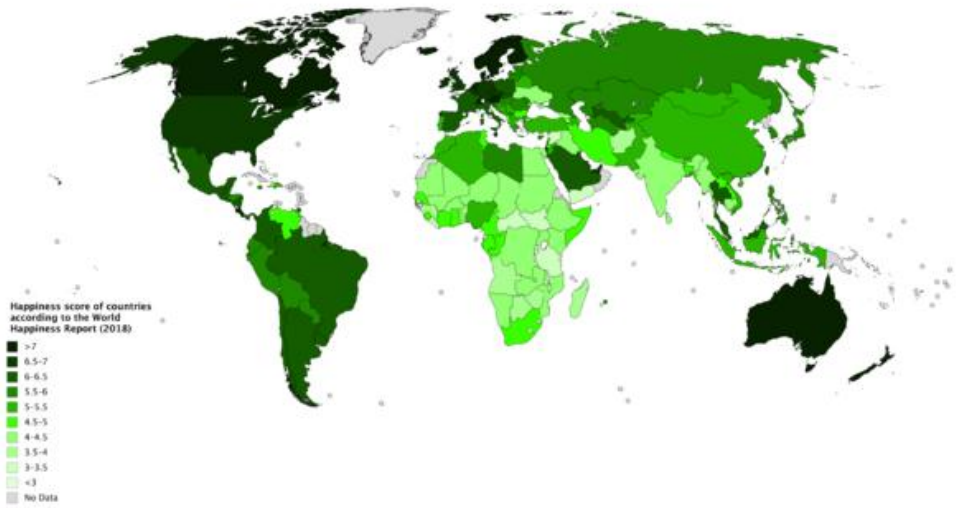

شكل ١ نسب ومؤشرات السعادة بين دول العالم طبقا لتقرير السعادة عام ٢٠١٨

ويشير الشكل ١ إلى نسب ومؤشرات السعادة بين دول العالم طبقا لتقرير السعادة الذى أصدرته شبكة الحلول المستدامة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة ، ومنه يتضح أن مؤشرات السعادة ترتبط بالدول الغنية فى غرب وشمال أوربا وأمريكا الشمالية ، وغالبية دول أمريكا الجنوبية وأستراليا ودول الخليج العربي ويرتفع فيها المؤشر مقارنة بدول أفريقيا جنوب الصحراء ، وهى مجتمعات الوفرة التى لا يعاني فيها الانسان من العوز والحاجة ويتمتع بامتيازات لا تتوفر فى دول العالم النامى والفقير .

٣- معـــوقات السعـــادة وجـــودة الحيـــاة

٣ - ١ الفقـــــــر وقـــلة الدخل

يُعرف الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء الفقر بأنه "عدم القدرة على توفير الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية للفرد أوالأسرة، وتتمثل تلك الاحتياجات في الطعام والمسكن والملبس وخدمات التعليم والصحة والمواصلات، وحدد خط الفقرالقومي تكلفة الحصول على السلع والخدمات الأساسية للفرد.

وتعتبر البيانات الخاصة بقياس الفقر من أهم المؤشرات التي يظهرها بحث الدخل والإنفاق، الذي يجريه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء كل عامين، وترجع أهمية هذه البيانات إلى كون الفقر يمثل عقبة أساسية في سبيل تحقيق التنمية المستدامة ورفع معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق ما يسمى بجودة الحياة والاحساس بالسعادة ، فضلا عن مخاطره على الاستقرار السياسي والاجتماعي. ويقوم البحث، الذي أعلنت نتائجه في نهاية يوليو ٢٠١٩، على دراسة ميدانية أجراها الجهاز على عينة من ٢٦ ألف أسرة مصرية ، من حيث أنماط إنفاقها ومستويات معيشتها ودخلها، وتكتسب نتائجه أهمية خاصة لأنه أجري بعد تطبيق الإجراءات الاقتصادية التقشفية الصارمة التي تضمنها برنامج الإصلاح الاقتصادي المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي وهى الاجراءات التى لم يسبق لها مثيل فى تاريخ مصر، وهي إجراءات ترتب عليها أثارا سلبية على مستويات معيشة المواطنين. وبالتالي يعتبر السكان الفقراء هم الذين يقل استهلاكهم الكلي عن التكلفة التي يتطلبها الحصول على الاحتياجات الأساسية والمتمثلة في القيمة المحددة لخط الفقرالذى يقع عند ٧٣٥.٥ جنيه شهريًا بدلًا من ٤٨٢ جنيهًا في عام ٢٠١٥ للفرد، بحيث يعتبر كل فرد يعيش بأقل من هذا المبلغ شهريًا فقيرًا، أي غير قادر على تلبية احتياجاته الأساسية من طعام ومسكن وملبس ومواصلات وصحة وتعليم، وبذلك فإن أي أسرة مكونة من أم وأب وثلاثة أبناء تعيش بأقل من ٣٦٧٨ جنيهًا شهريًا، تعتبر أسرة غير قادرة على الوفاء باحتياجاتها الأساسية. أى أنها أسرة فقيرة ، وعلى هذا يقع في هذه الشريحة نحو ٣٢.٥ مليون مصري . وبحساب القيمة التي يتحدد عندها خط الفقر المصري الجديد على أساس يومي، يصبح الفرد الذي لا يملك دخلا يمكنه من إنفاق ٢٤.٥ جنيها يوميًا فقيرًا . أما الجوعى، الذين لا يكفل لهم دخلهم الحصول حتى على الغذاء الأساسي، وبالتالي

يعانون من الفقر المدقع، فقد وصلت نسبتهم إلى ٦.٢% من السكان (أكثر من ستة ملايين نسمة) ، ارتفاعًا من ٥.٣ % قبل ثلاث سنوات. وحدد الجهاز المركزى خط الفقر المدقع للفرد عند ٤٩٠.٨ جنيها شهريا، وبالتالي فكل من يقل دخله عن هذا الحد يعاني من الفقر المدقع ، وقد زاد عدد المصريين الذين يعيشون تحت خط الفقر بما يقرب من خمسة ملايين نسمة خلال السنوات الثلاث الماضية، التي شهدت إجراءات الإصلاح الاقتصادي، بنسبة زيادة ٤.٧%، وهي أعلى زيادة لمعدلات الفقر منذ عام ٢٠٠٠، ليصبح نحو ثلث السكان في مصر مصنفين رسميًا تحت خط الفقر، بحسب البيانات التي أعلنها الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء. حيث ارتفعت نسبة الواقعين تحت خط الفقر من ٢٧.٨% من إجمالي السكان في عام ٢٠١٥، إلى ٣٢.٥% في البحث الذي جمعت بياناته خلال عامي ٢٠١٧ / ٢٠١٨ ، في استمرار لاتجاه مطرد لزيادة معدلات الفقر، والتي كانت نسبتها ١٦.٧% من السكان في مطلع الألفية الثانية بحسب البيانات التي يقدمها الجهاز. لكن نسبة الزيادة الأخيرة التي وصلت إلى ٤.٧% في أقل من ثلاثة أعوام كانت الأعلى على مدار بحوث الدخل التي أجريت منذ عام ٢٠٠٠ تبعا للبيانات التي تضمنها البحث الأخير. وكانت بحوث الدخل والإنفاق تُجرى بشكل دوري كل خمس سنوات ثم صارت تتم كل عامين بداية من عام ٢٠٠٩.

وأوضحت نتائج البحث أن متوسط إنفاق الأسرة المصرية بلغ ٥١.٤ ألف جنيه سنويًا خلال عامي ٢٠١٨/٢٠١٧، بزيادة ٤٢.٧% عن مستواه عام ٢٠١٥، خلال الفترة التي شهدت معدلات تاريخية لزيادة الأسعار، وصل فيها معدل التضخم إلى ٣٠.% ، أما بالأسعار الثابتة (التي تستبعد أثر التضخم) فقد انخفض متوسط إنفاق الأسرة ليبلغ ٣٢.٣ ألف جنيه سنويا، فيما يشير إلى تراجع ما تحصل عليه تلك الأسر من سلع وخدمات بنحو ١٢% عما كانت تحصل عليه في عام ٢٠١٥، رغم أنها تدفع أموالا أكثر. وفي الوقت نفسه يشير البحث إلى أن دخل الأسرة تراجع بنسبة ١٨.٩% (بحساب القيمة الحقيقية للدخول)، وأصبح في المتوسط ٣٥٨٣٩ جنيهًا سنويًا، وذلك من مصادر الدخل المختلفة للأسرة، والتي تتنوع ما بين دخول ناتجة من العمل والممتلكات والقيمة الإيجارية للمساكن ومن التحويلات وغيرها من مصادر الدخل الأخرى. ومن الصعب فصل التراجع في القيمة الحقيقية لدخول الأفراد والأسر، وزيادة معدل الفقر خلال الأعوام الثلاثة الماضية، عن برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تبنته الحكومة بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي، والذي تضمن سياسات تقشفية انعكست بشكل مباشر على مستويات الأسعار، وكان تحرير سعر صرف الجنيه، في الربع الأخير من عام ٢٠١٦، مكونا أساسيا في هذا البرنامج وهو الإجراء الذي ترتب عليه فقدان العملة المحلية لأكثر من نصف قيمتها. واشتملت حزمة الإجراءات التي تضمنها البرنامج الاقتصادي تطبيق ضريبة القيمة المضافة، والتي حلت محل ضريبة المبيعات ورفعت النسبة المفروضة على السلع الاستهلاكية، كما توسعت في إخضاع

السلع والخدمات التي لم تكن خاضعة للضريبة. وشملت تلك الحزمة أيضا رفع أسعار الوقود وفواتير المياه والكهرباء والغاز أكثر من مرة بهدف تقليص الإنفاق الحكومي على دعم الطاقة والخدمات . ونتيجة لهذه الإجراءات التى قامت بها الدولة بدأت موجة غلاء طاحنة، ووصل معدل زيادة الأسعار معدلات متضاعفة خلال العامين اللذين أجري فيهما بحث الدخل والإنفاق ورصد خلالهما الأوضاع المعيشية للسكان، في الوقت الذي لم تشهد فيه الأجور زيادة موازية، بل وتلجأ بعض جهات التوظيف لتخفيض الأجور كوسيلة لتقليل التكاليف، وسط موجات ارتفاع أسعار السلع والخدمات التي شملت أيضا تكاليف الإنتاج. وحتى يتضح جانب من أثر تعويم الجنيه على مستويات المعيشة يمكننا مقارنة خط الفقر الجديد محسوبا بالدولار، والذي يبلغ نحو ٤١.٢ دولارا شهريًا (بحساب متوسط سعر صرف خلال ٢٠١٨/٢٠١٧)، بخط الفقر السابق الذي بلغت قيمته ٦٢ دولارًا بأسعار ٢٠١٥، وهو ما يشير إلى تدهور أوضاع الفقراء وقدرتهم الشرائية رغم الزيادة في قيمة خط الفقر المطلقة. وينطبق هذا أيضا على مختلف شرائح الدخل.

والبعد المكاني ملحوظ حيث يتركز الفقراء في ريف الوجه القبلى ، الذى مازال ٥٢% من سكانه لا يستطيعون الوفاء باحتياجاتهم الأساسية من الغذاء وغير الغذاء، ولا يزال ثلثى الفقراء يسكنون الريف. الذى يعانى من زيادة عدد أفراد الأسرة، والأمية وانخفاض مستوى التعليم، وعمل رب الأسرة خارج منشآت الاقتصاد الرسمي، والأفراد الذين لديهم تأمينات اجتماعية أو تأمين صحى أقل عرضة لمخاطر الفقر ولكن عددهم ضئيل لا تتجاوز نسبتهم ٢١.% .

٣- ١ – ١ مستوى الدخـــل

شهد توزيع الدخل فى مصر تطورا ملحوظا منذ تبنى الدولة لسياسة الانفتاح الاقتصادى فى منتصف السبعينات من القرن الماضى هذه السياسة التى أدت إلى انقلاب هرم الثروة فى مصر وظهور طبقات من القاع وبروزها على قمة هرم الثروة ، فتراجعت طبقة الموظفين التى كانت تحتل وسط الهرم للقاع وبرز مكانها طبقة التجار والصنايعية ، وارتفع الاستهلاك والانفاق الترفى وانخفض معدل جينى من ٣٩ فى عام ١٩٧٤/ ١٩٧٥ إلى ٣٠ فى عام ١٩٨١/ ١٩٨٢ ثم أخذ فى الازدياد بعد ذلك دليلا على اتساع الفوارق بين الشرائح الإنفاقية للسكان إلى ٣٥ فى عام ١٩٩٠/ ١٩٩١ ، ثم انخفض إلى ٣٢ فى العام ١٩٩٥/ ١٩٩٦ ، وواصل ارتفاعه إلى ٣٨ فى العام ١٩٩٩/٢٠٠٠ أى أن مصر تحولت فى نهاية القرن العشرين إلى الانفاق الاستهلاكى (ابراهيم العيسوى – ٢٠٠٩-٣١) . واتجه نصيب أفقر ٢٠% من السكان فى الانفاق الاستهلاكى إلى التحسن ببطء حتى بلغ ٨.٦% فى عام ١٩٩٥/ ١٩٩٦ ، مقابل ٦% فى عام ١٩٧٤/ ١٩٧٥ ، وإلى٧.٦% فى ١٩٩٩/٢٠٠٠ ، والى ٨.٣% عام ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥ .

وقد أدى الارتفاع فى نسبة الفقراء والفجوة بين كل من الريف والحضر منذ عام ١٩٧٤ حتى الآن كما يظهرها الجدول ٢ الى زيادة سكنى العشوائيات وازدياد الفقر واللامساواة فى الدخول وارتفاع معدلات الجريمة

جدول ٢ اتجاهات تطور نسبة الفقراء فى ريف وحضر مصر والفجوة بينهما

السنة	٧٥/٧٤	٩١/٩٠	٩٦/٩٥	٢٠٠٠/٩٩	٢٠٠٥/٠٤	٢٠١٠/٠٩	٢٠١٥
ريف	٤٣	٤٥	٥٠.٢	٤٩.٨	٥٩.٣	**٥٥**	**٥٦.٧**
حضر	٣٣	٣٧.٧	٤٥	٢٠	٢١.٤	**٢٠**	**١٩.٧**
نسبة الزيادة	١٠	٧.٣	٥.٢	٢٩.٨	٣٧.٩	٣٥	٣٧

المصدر (ابراهيم العيسوى – ٢٠٠٦-٥٣٢)

ويقسم بحث الدخل والإنفاق الذى أجراه الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء المجتمع إلى عشر شرائح تتدرج في مستويات إنفاقها، تضم كل منها ١٠% من السكان، وتحدَد بناء على قيمة الاستهلاك السنوي للفرد داخل الأسرة، ويقدم هذا التقسيم صورة أكثر وضوحا عن الأوضاع المعيشية للسكان بشكل واسع وليس الفئات الأفقر فقط، كما يساعد على إدراك حجم التفاوت بين الشرائح المختلفة، وعلاقة هذا التفاوت بالسكن في الريف أو الحضر، لكنه يعكس أيضا وجود قصور في طرق القياس تجعل الاستدلال على حجم اللامساواة بعيدا عن الواقع . ويبلغ متوسط إنفاق الفرد في الشريحة الدنيا لهذا التقسيم العشري (أقل ١٠% إنفاقا) نحو ٤٧٥٥.٩ سنويا (٣٩٦.٣ جنيه شهريا)، وبالتالي يقع المنتمون إلي هذا العشر تحت خط الفقر المدقع. ويختلف وضع من يعيشون في الريف بمتوسط إنفاق ٤٥١٤.٥ سنويا (٣٧٦.٢ جنيه شهريا)، عن سكان الحضر من هذه الشريحة الذين يرتفع إنفاقهم إلى ٥٠٨٠.٣ جنيه سنويا (٤٢٣.٣ جنيها شهريا. أما الفرد المنتمي لشريحة أعلى ١٠% إنفاقا فبلغ متوسط إنفاقه الكلي نحو ٣٢ ألف جنيه سنويا (ما يقرب من ٢٦٦٩ جنيها شهريا). وعلى مستوى الأسرة وصل متوسط الاستهلاك الفعلي السنوي للأسرة في الشريحة الأعلى دخلا ٧٩.٨ ألف جنيه (نحو ٦٦٥٠ جنيها شهريا بينما وصل دخل الأسرة المنتمية لهذه الشريحة، من مختلف مصادر الدخل، في المتوسط إلى ١٠٠.٣ ألف جنيه سنويا (٨٣٥٨ جنيها شهريا). وبحسب تعريف البحث للأسرة فإن عدد أفرادها يبلغ في المتوسط ٤.٢ شخص، وبالتالي يصبح نصيب الفرد من هذا الدخل شهريا نحو ١٩٩٠ جنيها، وهذا الدخل يقل عن متوسط الإنفاق الكلي للفرد من هذه الشريحة. وتختلف أوضاع سكان الريف عن المدن في الشريحة الأعلى دخلا، كما في باقي الشرائح، لكن الفجوة بينهما تتسع أكثر في الشرائح العليا، حيث يزيد إنفاق الفرد في الحضر في

الشريحة الأعلى إنفاقا إلى ٤١ ألف و٣٦٢ جنيها (٣٤٤٦ شهريا) بينما يصل في الريف إلى نحو ٢٥ ألفا (٢٠٨٩ جنيه شهريا) أما الشريحة التالية مباشرة، ثاني أعلى شريحة على هرم الإنفاق (العشر التاسع) فينخفض متوسط إنفاق الفرد فيها إلى ما يقرب من نصف الشريحة الأعلى، ويصل إلى ١٧.٥ ألف جنيه سنويا (١٤٥٨ جنيها شهريا). ويشير تقسيم شرائح الإنفاق إلى عدد من الملاحظات الخاصة بمستويات معيشة الأفراد في مصر خلال العامين الماضيين وبطبيعة التفاوت بين مستويات الدخول المختلفة وما هو مرصود منها وما هو غير مرصود. فتوضح نتائج البحث أن ٩٠% من الأفراد المصريين يعيشون بأقل مما أقرت الدولة أنه الحد الأدنى للدخل الذي يوفر حياة كريمة للموظف، والبالغ ٢٠٠٠ جنيه شهريا، حيث يبلغ متوسط إنفاق الفرد في العشر التاسع (ثاني أعلى فئة إنفاقا) نحو ١٤٥٨ جنيها شهريا. من جهة أخرى تؤكد العديد من المؤشرات وجود تفاوت شديد في دخول الفئة العليا التي يبلغ عددها نحو ١٠ ملايين نسمة، فالفرد المنتمي إلى هذه الشريحة يبلغ متوسط إنفاقه ٢٦٦٩ جنيها بحسب البحث، لكن هذا المتوسط لا يُظهر إطلاقا وجود فئات تنتمي بالضرورة لشريحة الدخل العليا أيضا تبدأ أجورها الشهرية من ١٣ ألف جنيه وتصل إلى ٩٠ ألف جنيه (وهذا ليس حدها الأقصى) لدى العاملين في عدد من المجالات ذات الدخول المرتفعة بحسب تصنيف موقع دولي متخصص في التوظيف ، كما تصل أجور فئة المديرين في مؤسسات مثل البنوك إلى نحو ١٦٠ ألف جنيه شهريا . وباللجوء إلى أحد المؤشرات القليلة المتاحة في هذا المجال، والذي يختلف فيما يقيسه عن بحث الدخل والإنفاق وإن كانت له دلالة متصلة على حجم التفاوت، يُظهر قياس الثروة الذي يقوم به سنويا بنك كريدي سويس على مختلف دول العالم، أن هناك حوالي ١٣.٦٦٤ فرد بالغ في مصر تتراوح ثرواتهم بين ١٦.٥ مليون جنيه وتصل إلى ما فوق المليار دولار (نحو ١٦.٥ مليار جنيه)، بحسب تقرير عام ٢٠١٧، وهو أحدث تقرير يضم بيانات حول عدد أصحاب الثروات الكبيرة في مصر.

ورغم الاختلاف الكبير بين الدخل والثروة، إلا أن ما يوضحه هذا الرقم الخاص بأصحاب الثروات له انعكاسه على أنماط الإنفاق والاستهلاك وإن كان لا يظهر في بحث الدخل والإنفاق، فيما يشير لعدم وصول البحث للفئات الأغنى في المجتمع. من جهة أخرى فإن الاستدلال بالأرقام الخاصة بالثروة يوضح أيضا أن التدهور الذي حدث في الشرائح الدنيا من سلم الدخل والإنفاق والذي أدى لنزول نحو ٤.٧ مليون مواطن تحت خط الفقر، في الفترة ما بين ٢٠١٥ و٢٠١٨/٢٠١٧، لا ينفصل كثيرا عن تزايد تركز الثروة في أيدي عدد أقل من أصحاب الثروات المنتمين لفئة من الشريحة الأعلى في الدخل والإنفاق، حيث توضح المقارنة بين تقريري كريدي سويس حول الثروة في العالم لعامي ٢٠١٦ و٢٠١٧ أن عدد المصريين الذين تتراوح ثراوتهم بين مليون و٥ مليون دولار قد تراجع من ١٧.٣ ألف شخص إلى ١٠.٧ آلاف

شخص، بينما زاد عدد من تتراوح ثرواتهم بين ١٠٠ مليون و٥٠٠ مليون دولار من ٨٣ إلى ١٣٥ شخص، أما من تزيد ثروتهم عن المليار دولار فقد زاد عددهم من ٧ إلى ١٩ فردا https://www.credit-suisse.com/…/global-wealth-databook-2019 .

ويوضح الشكل ٢ متوسط الدخل السنوى للأسرة فى مصر خلال الفترة من ٢٠٠٤/٢٠٠٥ ، حتى ٢٠١٨/٢٠١٧ ومنه يتضح ارتفاعه إلى خمسة أضعاف خلال تلك الفترة

شكل (2) متوسط الدخل السنوى للأسرة فى مصر

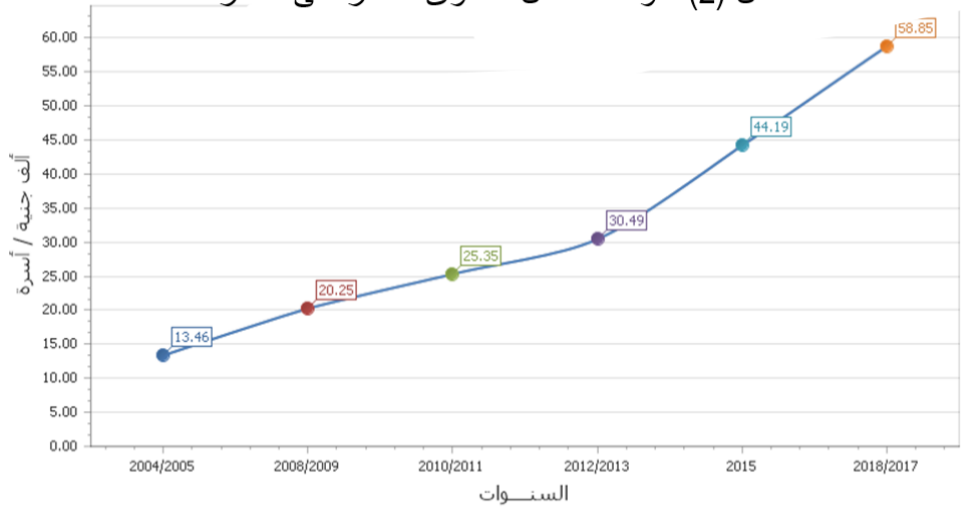

٣- ١- ٢ التوزيـع الجغرافي للفقــراء فى مصـر

يتركز الفقر في ريف الوجه القبلي، الذي يعيش فيه ٥١.٩ % من المصريين الواقعين تحت خط الفقر، ورغم تحسن هذه النسبة بنحو ٤.٨% مقارنة بعام ٢٠١٥، إلا أنها تظل شديدة الارتفاع لأن ربع السكان ٢٥.٢% فقط من سكان مصر يعيشون هناك .بينما زاد الفقر في ريف الوجه البحري بنسبة ٧.٦%، وهي زيادة غير معتادة كما يظهر بالمقارنة مع بحوث الدخل السابقة، حيث كانت الزيادة ٢.٣% في عام ٢٠١٥ مقارنة بعام ٢٠١٣/٢٠١٢، بينما لم تتجاوز الزيادة ٠.٤ % بالمقارنة مع ٢٠١١/٢٠١٠. وبلغ عدد الفقراء الذين يعيشون في ريف الوجه البحري في البحث الأخير ٢٧.٣% من إجمالي المصريين الواقعين تحت خط الفقر ، أما الزيادة الأكبر في معدلات الفقر فكانت من نصيب المحافظات الحضرية التي ارتفع نصيبها من الفقراء إلى ٢٦.٧% من السكان، بزيادة ١١.٦% في نحو ثلاث سنوات. وكان نصيب القاهرة كبير من هذه الزيادة حيث ارتفعت نسبة الواقعين تحت خط الفقر بين سكانها

بنحو ١٣.٦%، لتصبح ٣١.١%. بينما كانت بورسعيد أقل محافظات الجمهورية فقرا بنسبة ٧.٦% من السكان. وظلت أسيوط أعلى محافظات مصر من حيث نسبة الفقراء التي وصلت إلى ٦٦.٧% من سكانها، بزيادة ٠.٧% عن البحث السابق، بينما تراجع الفقر في سوهاج بشكل ملحوظ من ٦٥.٨% إلى ٥٩.٦% من سكان المحافظة، فيما أرجعه مسئولون حكوميون إلى نجاح سياسات الدعم النقدي الموجهة إلى المناطق الأكثر فقرا، والتي تتركز في الصعيد.

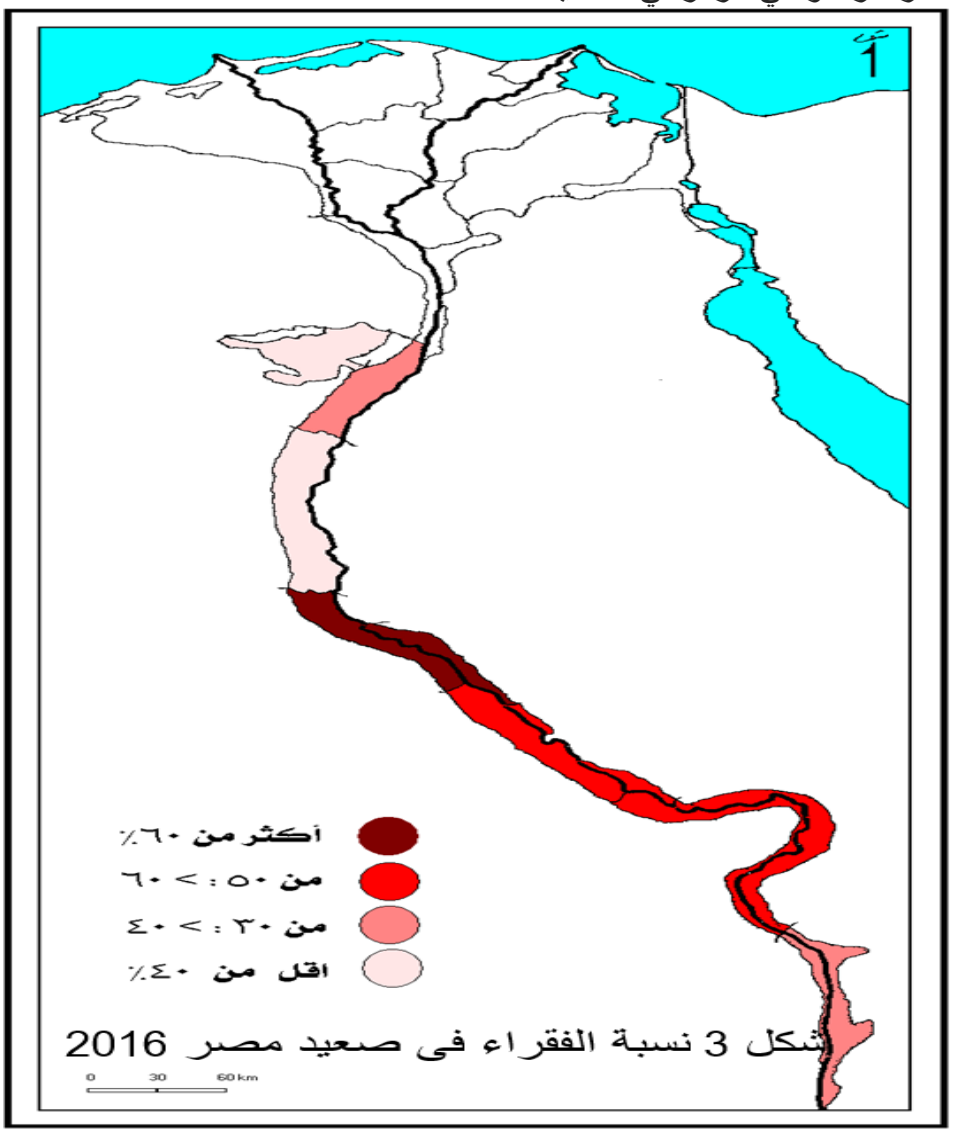

شكل 3 نسبة الفقراء فى صعيد مصر 2016

ويوضح بحث الدخل والإنفاق أن نظام الدعم الغذائي الذي تقدمه الحكومة (بطاقات التموين) يغطي ٨٨.٦% من الأسر على مستوى الجمهورية، ويمثل هذا الدعم نحو ١٥.٥%من إجمالي استهلاك الأسرة من الطعام والشراب في الشريحة الأقل استهلاكا (العشر الأول)، و١٣.٢% من استهلاك الأسر في الشريحة الثانية، وهما الشريحتان الواقعتان تحت وعلى خط الفقر، بناء على أرقام الدخل الواردة في البحث. بينما يقل إسهام هذا الدعم كثيرا بطبيعة الحال في الفئة الأعلى دخلا ليصل إلى ٦.١% من إجمالي استهلاك الطعام والشراب، وإن كانت هذه النسبة تظل مرتفعة بالنسبة للتصور القائل بأن كثيرين ممن يحصلون على الدعم غير مستحقين له، إلا أنه بالعودة للبيانات الخاصة بالفئة الأعلى دخلا التي يرصدها البحث فإن متوسط إنفاق الفرد المنتمي لتلك الشريحة يبلغ ٢٦٦٩ جنيها، وهو مبلغ لا يتجاوز ٣.٦ مثل الرقم المحدد لخط الفقر وبالتالي لا يضع صاحبه بالضرورة في خانة غير مستحقي الدعم. ورغم أن الدعم الغذائي "يعمل على تحقيق الحماية للأسر من أثر ارتفاع أسعار السلع الغذائية من خلال نظام بطاقات التموين التي تشمل عددا كبيرا من السلع الغذائية الأساسية ودعم الخبز"، كما هو مذكور في بحث الدخل والإنفاق، إلا أنه لم يكن كافيا ليوقف أكبر زيادة في معدلات الفقر منذ ما يقرب من عشرين سنة، والمترتبة على زيادة أسعار كل السلع والخدمات تقريبا، وعلى رأسها السلع الغذائية.

وأظهرت نتائج بحث للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ارتفاع نسبة الفقر في مصر حيث وصلت إلى ٣٢.٥% مقابل ٢٧.٨% وفقًا لنتائج بحوث عام ٢٠١٥. كما تم تحديث خط الفقر الوطني بعد البحث الجديد ليصل إلى ٨٨٢٧ جنيهًا سنويًّا (٧٣٥ جنيهًا تقريبًا شهريًّا) مقابل ٤٨٢ جنيهًا شهريًّا والذى تحدد بعد بحوث ٢٠١٥. ويحدد البنك الدولى ١.٩ دولار فى اليوم تعادل (٣١.٥ جنيهًا وهو الذي يعادل ٩٤٥ جنيها شهريًا تقريبًا) حدًّا للفقر المدقع عالميًّا. (١)

(١) رغم خطورة الخبر المتعلق بتدخل "أجهزة عليا" بالدولة في عمل الجهاز فإنه مَرَّ وسط صمت وتجاهل من وسائل الإعلام المختلفة، ولم تتحمل الحكومة عناء نفيه باعتباره يقع ضمن نطاق الشائعات التي يتطلب الرد عليها جهدًا كبيرًا. عدم نفي الخبر أو اعتذار الجريدة عنه حتى كتابة هذه الورقة يشير بوضوح إلى صحته وهو ما يضرب بدوره مصداقية نتائج البحث المنشور. فى إطار اهتمام المؤسسة بإتاحة البيانات والمعلومات للجمهور بمصداقية وشفافية، فإنها ترى أهمية إصدار هذه الورقة للإشارة إلى أهمية البيانات والإحصاءات للأطراف المعنية وتحريرها من احتكار الجهات الرسمية حتى يتسنى لهم المشاركة فى التخطيط والتقييم والمحاسبة وتعديل المسار . يُلزم الدستور المصري الحكومة بالإفصاح عن المعلومات والبيانات والإحصاءات والوثائق الرسمية وتوفيرها والحفاظ عليها من التلف بكافة الطرق باعتبارها ملكية للشعب وحقًّا لكل مواطن، ويترك للقانون تحديد عقوبة حجب المعلومات أو إعطائها مغلوطة عمدًا منعًا للتدخل. حيث ينص الدستور في مادته رقم ٦٨ من الباب الثالث المتعلق بالحقوق والحريات والواجبات العامة على أن المعلومات والبيانات والإحصاءات والوثائق الرسمية ملك للشعب، والإفصاح عنها من مصادرها المختلفة، حق تكفله الدولة لكل مواطن، وتلتزم الدولة بتوفيرها وإتاحتها للمواطنين بشفافية، وينظم القانون ضوابط الحصول عليها وإتاحتها وسريتها، وقواعد إيداعها

٣- ٢ عدم القـــدرة على الإنفـــاق

٣ - ٢- ١ الإنفاق على الغذاء

توالت الأزمات الاقتصادية في مصر منذ السبعينات من القرن الماضى، حيث ارتفعت أسعار السلع والخدمات بالتدريج ، حتى وصلت الى الحال الذى عليه الآن ، وسنضرب أمثلة فقط للتدليل على الارتفاع فى أسعار بعض السلع الغذائية الضرورية التى ينفقها المواطن المصرى البسيط ، كى نعرف إلى أى مدى ارتفعت الأسعار وكيف أثر هذا الارتفاع فى الأسعار على الانفاق ، وكيف أثر هذا على مستوى المعيشة ، ومدى ما يحصل عليه من غذاء ، ففى الوقت الذى لم يتعدى فيه سعر كيلو اللحم فى بداية السبعينات ٦٠ قرشا ، وكيلو اللبن ٥ قروش ، ومتوسط أسعار الخضروات لم يكن يتعدى القروش الخمسة ، نجد أن تحريك الأسعارقد اتخذ منحنى تصاعديا حتى وصل معها سعر كيلو اللحم إلى ٦٥ جنيهًا عام ٢٠١٠ ، وهو العام المحورى الذى بدأت منه مرحلة جديدة انتقالية فى الأسعار، ونشبت في بدايته أزمة بين موردي الألبان ومصانع منتجاته نتيجة للزيادة السعرية التي حددها الموردون في بداية العام بنسبة تتراوح بين ١٠ و٢٥ %. وأرجع أصحاب المزارع زيادة أسعار الألبان إلى ارتفاع تكاليف التسمين وغلاء الأعلاف ورؤوس المواشي ثم توالت زيادات ونقص المنتجات ، مثل أزمة السكر التي بدأت في النصف الأول من عام ٢٠١٠، بزيادة في السعر ليباع الكيلو للمستهلك بـ ٤.٥ جنيهًا، واستقر عند هذا المعدل حتى نهاية السنة، ولاحت في الأفق أزمة عالمية نتيجة النقص في الإنتاج، وبالتبعية ارتفعت أسعار السكر، واختفى من الأسواق، ووصل سعره إلى ٨ جنيهات للكيلو آنذاك ، وواصلت أسعار اللحوم البلدية ارتفاعها منذ بداية ٢٠١٠، من ٤٥ ، ٦٠ جنيهًا للكيلو إلى أكثر من ١٣٠ جنيها عام ٢٠١٩ أى أكثر من الضعف ، نتيجة لارتفاع

وحفظها، والتظلم من رفض إعطائها، كما يحدد عقوبة حجب المعلومات أو إعطاء معلومات مغلوطة عمدًا. وتلتزم مؤسسات الدولة بإيداع الوثائق الرسمية بعد الانتهاء من فترة العمل بها، بدار الوثائق القومية، وحمايتها وتأمينها من الضياع أو التلف، وترميمها ورقمنتها، بجميع الوسائل والأدوات الحديثة، وفقًا للقانون" ويعد بحث الإنفاق والدخل والاستهلاك من الأمور المنضوية تحت هذه المادة. وهو أحد أهم الأبحاث الكاشفة عن نمط الاستهلاك في مصر حيث يوفر البيانات التي تساعد على قياس مستوى المعيشة وأنماط الاستهلاك ومعدلات التضخم، كذلك يساعد في معرفة التغيرات الاجتماعية التي نتجت عن الظروف الاجتماعية والاقتصادية لمعاونة صناع القرار على اتخاذ قرارات سليمة ووضع برامج مناسبة للحماية الاجتماعية. ويصدر التقرير المتعلق بنتائج البحث كل عامين منذ بحث عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ بعد أن كان يصدر كل خمس سنوات وذلك في محاولة لرصد التغيرات على حياة الفرد بشكل أسرع. ويعتبر الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء بصفته الجهاز الأعلى، المسئولَ عن إنتاج ونشر المعلومات والإحصاءات السكانية والاجتماعية والاقتصادية (إعداد: ماريان سيدهم، باحثة بمؤسسة حرية الفكر والتعبير تحرير: محمد ناجي، باحث بمؤسسة حرية الفكر والتعبير)

أسعار عجول التربية بنحو ٤٥ %، حيث ارتفع سعر الكيلو الحي للتربية من ٢٥ جنيهًا إلى ٧٠ جنيها. وبالنسبة للاستيراد فإن الأسعار سجلت زيادة ، ليتراوح سعر كيلو اللحوم الهندية بين ٥٠ : ٧٠ جنيهًا. بينما تراوحت أسعاراللحوم البرازيلية بين ٦٠ : ٩٠ جنيهًا، مدفوعة بزيادة السعر العالمي . وفي بداية عام ٢٠١٠ أيضًا قفزت أسعار الدواجن بصورة غير مسبوقة، ووصل سعر الكيلو إلى ١٩ جنيهاً للدواجن المجمدة، و١٦ جنيهاً للحية، مقارنة ب ٧.٥ جنيه فقط للكيلو فى ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٩. وارتفعت الى ٣٢ جنيها للكيلو فى هذا العام للحوم البيضاء ، و ٤٢ جنيها للدجاج البلدى ، وكانت أسباب الزيادة فى أسعار الدواجن خلال يناير ٢٠١٠ غير مباشرة، لعجز أصحاب المزارع والمنتجين عن الحصول على أنابيب البوتاجاز اللازمة لعمليات التدفئة لمزارع الدواجن، مما أدى إلى وفاة نسبة كبيرة من الكتاكيت والدواجن، وإلى نقص كبير فى المعروض منها في الأسواق في ظل تزايد الطلب عليها في فترة أعياد الميلاد. كما اشتعلت أزمة نقص أسطوانات الغاز في القاهرة والجيزة والمحافظات منذ يناير ٢٠١٠، ووصل سعر الأسطوانة في السوق السوداء إلى ٣٠ جنيهاً ، تبلغ الآن ٨٠ جنيها ويزيد ، وأدى انخفاض المخزون في مستودعات عدد كبير من المحافظات إلى تجمهر أعداد كبيرة من المواطنين، فيما يشبه المظاهرات للحصول على الأنابيب، وهو ما تسبب فى وقوع اشتباكات بينهم، نتجت منها إصابات، وتجددت الأزمة في آخر شهرين من السنة .

والخضروات والفواكه من السلع التي شهدت ارتفاعًا غير مسبوق في أسعارها ، حيث تتراوح أسعار الخضروات من ١٢ : ١٥ جنيهًا للكيلو. والفواكه من ١٥ :٣٠ بزيادة بلغت مائة ضعف السعر فى مطلع السبعينات ، والجدول (١) يوضح تطور متوسط نصيب الفرد من البروتينات الحيوانية خلال الفترة من ٢٠٠٠ – ٢٠١٣ .

وقد عقد المركز المصرى للدراسات الاقتصادية يوم الأربعاء ٢٦ سبتمبر ٢٠١٩ ، ندوة بعنوان " قراءة تحليلية في بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك "، بهدف الوصول إلى قراءة صحيحة لنتائج البحث الهام الذى يعطى مؤشرات واضحة لقياس المستوى المعيشى للأفراد والأسر وتحديد الأنماط الاستهلاكية لهم، بما يمكن من صياغة سياسات وقرارات سليمة. وأعد دراسة تحليلية تهدف لقياس التغير في الاستهلاك السنوي والمستوى المعيشى للأسر والأفراد ما بين عامي ٢٠١٥ و٢٠١٨/٢٠١٧ بالأسعار الثابتة، لاستبعاد أثر التضخم، عرضتها آمال نور الدين رئيس قطاع الإحصاءات السكانية والتعدادات سابقا بالجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء. وأظهرت نتائج الدراسة أنه بينما ارتفع متوسط استهلاك الأسرة بالأسعار الجارية بنسبة ٤٣.٦%، انخفض بالأسعار الثابتة بنسبة ٩.٧%، وهو ما يعنى انخفاض الاستهلاك الفعلى ، والزيادة في المؤشر بالأسعار الجارية لا تدل على الحقيقة لأنها تنبع من زيادة الأسعار فقط وهو نفس الحال بالنسبة لمتوسط استهلاك

الفرد الذى ارتفع بنسبة ٤٦.٦% بالأسعار الجارية في حين انخفض بنسبة ٧.٨% بالأسعار الثابتة ، وهو ما يعنى انخفاض الاستهلاك الفعلى للفرد ولكن بنسبة أقل من انخفاض استهلاك الأسرة. وانتهت الدراسة إلى أن المؤشرات بالأسعار الجارية تعطى نتائج غير واقعية تماما ولا تعكس التغير الفعلى في معدلات الإنفاق، وبالتالي من الخطر الاعتماد عليها في تقييم الموقف، وكشفت النتائج تقليل الأسر للإنفاق على بنود الطعام والشراب الأعلى سعرا وهى اللحوم، والأسماك، والألبان، والجبن، والبيض، والفاكهة رغم أهميتها ، وزيادة الإنفاق على الخبز والحبوب والخضر، كما بينت أنه مع زيادة أسعار الطعام والشراب كبند أساسى زادت نسبة الإنفاق فيه على حساب باقى البنود، ومع انخفاض القوة الشرائية جاءت زيادة الإنفاق فيه لتعويض هذا الانخفاض . وأظهرت الدراسة أن الريف هو الأشد تأثرا وانخفاضا في الإنفاق على بنود الطعام والشراب الأساسية، وكانت الفئات الأفقر هي الأشد تأثرا، وأشارت إلى هبوط نسبة من الأسر والأفراد من الطبقة العليا إلى المتوسطة ومن الطبقة المتوسطة لتصبح تحت خط الفقر.

جدول رقم (1) متوسط نصيب الفرد من البروتين الحيوانى خلال الفترة (2000-2013)

البيان / السنة	متوسط نصيب الفرد من اللحوم الحمراء (كجم/سنة)	متوسط نصيب الفرد من اللحوم البيضاء (كجم/سنة)	متوسط نصيب الفرد من الألبان (كجم/سنة)	متوسط نصيب الفرد من البيض (كجم/سنة)	متوسط نصيب الفرد من الأسماك (كجم/ سنة)
2000	11	8.7	77.5	3.1	13.4
2001	9.1	11.1	79.6	3.4	14.4
2002	10.5	14.3	80.7	4.0	12.5
2003	11.2	12.9	97.1	3.8	13.4
2004	10.4	11.8	78.0	3.9	12.5
2005	11.1	10.7	92.8	3.1	12.8
2006	12.7	7.8	88.7	2.4	10.1
2007	13	8.3	91.1	2.9	10.3
2008	10.9	7.3	89.1	3.5	9.5
2009	10.9	8.1	79.3	3.5	9.7
2010	9.8	8.6	78.4	4.1	11.6
2011	9.4	8.9	78.8	4.1	11.2
2012	9.2	9.1	75.7	4.4	10.3
2013	9.7	10.3	72.3	4.3	9.9
المتوسط	10.63	9.85	82.8	3.60	11.54

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى ، قطاع الشئون الأقتصادية،نشرة الميزان الغذائى – اعداد متفرقة

٣- ٢ - ٢ الانفاق على الزواج وتجهيز العروسين

يعكس الانفاق على الزواج عددا من المؤشرات الاجتماعية والثقافية فى المجتمعات ، كما يعد التجهيز لحفل العرس مناسبة مهمة فى كل مناطق العالم ، وفي مصر كانت عادات وتقاليد الانفاق على الزواج مختلفة عما هو عليه الحال الآن ، ففى الريف

جرت العادة على أن يقوم العريس بتقديم مهر للعروس ، يقوم والد العروس بتجهيز ابنته به وكان جهاز العروس لا يتعدى مكوناته السرير الحديدى المزود بناموسية ودولاب بسيط ، أو صندوق يوضع به إكسسوارات العروس من عقود ومجوهرات وأشرطة ملونة يزين بها الشعر، وعدد من الأوانى النحاسية وماجور للاستحمام ومقشة ، كما يقدم العريس للعروس شبكة من الذهب بوزن معين يختلف حسب حالة العريس وقدرته المالية ، وفى حفل العرس تجلس العروس فى كوشة بسيطة مزينة ويتم تقديم مبلغ مالي للعريس تُسمى بالنقوط ، ويحيي الحفل مطرب شعبي، أما أعراس الأغنياء فتتم بإحضار مطرب أو مطربة أوراقصة. كما يختلف الأثاث الذى يقدم بين الأغنياء الفقراء أو بين الريف والحضر ، وحتى السبعينات والثمانينات من القرن الماضى لم يكن يتعدى تكاليف العروس فى المتوسط مبلغ الخمسة آلاف جنيه ، وكان هذا المبلغ كفيلا بشراء ثلاث غرف بسيطة للنوم والصالون والسفرة ، بالاضافة إلى أدوات المطبخ التى لم تكن تزيد عن عدد من أطقم الأوانى والأطباق والملاعق وفرن الغاز والثلاجة والغسالة العادية بالإضافة إلى عدد من السجاد والستائر البسيطة ، وكانت قيمة هذه الأشياء كما تثبتها قائمة جهاز العروسين آنذاك فى المتوسط من ٤ : ٧ آلاف جنيه على أقصى تقدير ، أما الآن فإن الوضع قد تغير كثيرا ولم تعد البساطة فى اقتناء المتطلبات الضرورية هى الهدف من الزواج بقدر ما أصبح التقليد والمحاكاة هى الهدف ، وكثيرا ما يستدين والد العريس أو العروس ، أو العروسين لتحقيق رغبتهم فى الاقتران والتباهى بما قدمه كل منهما للآخر من أدوات وأجهزة لا تستخدم على مدار عشرات السنين ، وأصبح متوسط قائمة العروس فى الوقت الحالى تتراوح من ٢٥٠ : ٥٠٠ ألف جنيه فى المتوسط ، بما فيها قيمة الشبكة التى لا تقل عن ٥٠ ألف جنيه بعد أرتفاع سعر جرام الذهب إلى ٨٠٠ جنيها مصريا ، وأصبحنا نسمع عن مكونات غريبة فى جهاز العروس ترهق به نفسها وأهلها من أشياء يمكن الاستغناء عنها ولا قيمة لها ، فمثلا غرفة الأطفال التى يجب أن تكون ضمن جهاز العروس ، أو وجود ٢ فرن ، وغسالة أوتوماتيك كاملة وأخرى للأطفال ، بالاضافة إلى أطقم الاستانلس والسيراميك والجرانيت والالومنيوم والصاج والبيركس والصينى وغيرها من الأشياء التى يعجز الكثيرون عن تحقيقها ، وتسببت المبالغة فى اقتناء هذه المطالب فى تأخير سن الزواج ، بل وفشله فى كثير من الحالات كما تسببت فى استدانة الكثيرات لتحقيق مطالب أبنائهن ودخولهن فى قضايا وتوقيع شيكات وغارمات وما إلى ذلك من مشاكل أقلها فسخ عرى الزواج وأكثرها السجن ، ومع ذلك هناك أكثر من ٦٠% من الحالات تتم بالتراضى وهذا يشير إلى ارتفاع مستوى المعيشة الذى مكن الكثير من الأهل الذين يقومون بتوفير هذه المطالب بهذه المبالغ الكبيرة التى كانت فيما مضى صعبة المنال .

٣-٢-٣ ملكية السيارات الخاصة

زاد عدد السيارات من سيارة واحدة في عام ١٨٩٠م حيث لم يكن في مصر سوى سيارة واحدة فقط ، حتى وصلت أعدادها في عام ١٩٥٧ إلى ٩٤ ألف سيارة. وفي عام ١٩٧٠ بلغ عدد السيارات في القاهرة حوالي ١٥٠ ألف سيارة ، والغريب أنه رغم تسارع أيقاع الزيادة في أعداد السيارات خلال السنوات التالية حتى بلغ عدد السيارات في القاهرة وحدها عام ١٩٧٥ حوالي ١٦٠ ألف سيارة خاصة ، وبلغت نسبة السيارات لعدد السكان ٢٤ سيارة لكل ألف شخص وكانت نسبة هزيلة لا تقارن بعدد السيارات في مدينة مثل بروكسل بلغ عدد سكانها مليوني شخص وبها مليون سيارة. وفي عام ١٩٧٦ بلغ عدد السيارات في القاهرة نصف مليون سيارة منها ١٧٠ ألف سيارة مرخصة بالقاهرة وحدها، ونحو ١٥٠ ألفا مرخصة في المحافظات الأخرى وكانت أهم أسباب تلك الزيادة الكبيرة إتباع سياسة الإنفتاح الإقتصادي في مرحلة ما بعد حرب أكتوبر حيث ظهرت عشرات الشركات التي طرحت أكثر من مائة موديل جديد . وقد ارتفعت أعداد السيارات المرخصة فى مصر خلال الأعوام الست الماضية ، حيث ارتفع عدد السيارات إلى نحو ٧٠٠ ألف سيارة خلال تلك الفترة ، وبحسب بيانات رسمية صادرة عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، فقد بلغ عدد المركبات المرخصة فى عام ٢٠١٤ نحو ٧.٥١٠ مليون مركبة. وفى عام ٢٠١٥، ارتفع عدد المركبات المرخصة إلى نحو ٨.٦٣٦ مليون مركبة، بزيادة تقدر بنحو ١.١ مليون مركبة عن ٢٠١٤، وارتفع العدد فى ٢٠١٦ إلى نحو ٩.٣٥١ مليون مركبة مرخصة، وواصل العدد الارتفاع حيث سجل عام ٢٠١٧ نحو ٩.٩ مليون مركبة. بزيادة قدرها ٥٥٠ ألف مركبة عن ٢٠١٦. وكانت محافظات الوجه البحرى الأكثر ازدحاما بالسيارات، ويوجد بها ٣.٤ مليون مركبة بنسبة ٣٤.٠% من إجمالى المركبات المرخصة. كما تحتل المحافظات الحضرية المركز الثانى من حيث أعداد المركبات، ويوجد بها نحو ٣.٣ مليون مركبة بنسبة ٣٣.٨% من إجمالى مركبات العاصمة. بينما كانت المحافظات الحدودية أقل ازدحاما بالسيارات، ويوجد بها ٢٦٧٥٠٠ مركبة بنسبة ٢.٧% فقط من إجمالى المركبات المرخصة بالجمهورية. وجاءت محافظة القاهرة فى المرتبة الأولى من حيث ارتفاع عدد المركبات، وبلغ عدد مركباتها ٢.٥ مليون مركبة بنسبة ٢٥.١% من إجمالى المركبات بالجمهورية. يليها فى الترتيب محافظة الجيزة بعدد ١.١ مليون مركبة بنسبة ١١.٧%. وتأتى محافظة جنوب سيناء فى المرتبة الأخيرة من حيث عدد المركبات، وبلغ عدد المركبات بها نحو ٣٤١٠٠ مركبة بنسبة ٠.٣% فقط من إجمالى المركبات المرخصة بمصر. وبلغ إجمالى عدد السيارات المرخصة ٥.١ مليون سيارة بنسبة ٥١.٨% من جملة المركبات فى ٢٠١٧. بينما بلغ عدد السيارات الملاكى المرخصة ٤.٩ مليون سيارة فى عام ٢٠١٧ بنسبة ٩٢.٠%

من جملة السيارات المرخصة، والتى بلغ عددها ٥.١ مليون سيارة من جملة ٩.٩ مليون مركبة بمصر. كما بلغ عدد سيارات الأجرة المرخصة نحو ٣٨٣٤٠٠ سيارة بنسبة ٧.٥%. وعدد سيارات «المؤقت» ٦٩٠ سيارة بنسبة ٠.٠٢%. وتعكس هذه الأرقام عددا من الحقائق منها أنه توجد سيارة ملاكى واحدة لكل ١٩.٣ نسمة فى عام ٢٠١٧ ، بزيادة عن عام ١٩٧٥ التى بلغت فيها هذه النسبة سيارة واحدة لكل ٤١.٧ نسمة ، وكانت هذه النسبة سيارة واحدة لكل ٢٦٦ نسمة عام ١٩٥٧ ومن هنا يتضح ارتفاع متوسط نصيب المواطن المصرى من امتلاك السيارات الخاصة تدريجيا ، وإن كانت النسبة تعد متدنية مقارنة بالعديد من دول العالم المتقدم ، حيث تبلغ فى الولايات المتحدة سيارة لكل ١.٢ نسمة عام ٢٠١٧ ، وفى المملكة العربية السعودية سيارة لكل ٤.٨ نسمة عام ٢٠١٥ ، وفى الاردن سيارة لكل ٨.١ نسمة عام ٢٠١٥، وفى العراق سيارة خاصة لكل ٨.٦ نسمة ، وفى السودان سيارة لكل ٣٧ نسمة ٢٠٠٧.

٤- العنـــــوسة

تعبير مكروه مجتمعيا يشير إلى تأخر سن الزواج، ويظن البعض أنه يختص بالإناث فقط دون الرجال ، والصحيح أنه يطلق على الجنسين ، ولكن جرى العرف على أن يطلق على النساء ، لوصف من تعدوا سن الزواج المتعارف عليه في مصر والذي يتزواح بين (١٨ - ٣٥ عاما). ويختلف العمر الذى يطلق عليه كلمة "عنوسة" إذا كان صاحبه لم يتزوج، من مكان لآخر، فمثلا فى المجتمعات البدوية والريفية، تعد كل فتاة تجاوز عمرها العشرين ولم تتزوج عانساً، أما فى المدن فيمتد لعمر الثلاثين وما فوقه، نظراً لأن الفتاة يجب أن تكمل تعليمها قبل الارتباط والإنجاب. وتشير الدراسات الإحصائية فى مصر إلى أن تأخر سن الزواج قد أدى لزيادة بعض الظواهر غير المقبولة اجتماعيا ودينيا، مثل الزواج السرى والعرفى بين الشباب فى الجامعات والمدارس، والإصابة بأمراض نفسية، وبالنسبة للرجال فقد دفعت البعض للإقبال على إدمان المخدرات والانحراف. وقد بلغ عدد الإناث اللاتى لم يتزوجن فى الفئة العمرية ٣٥ عاما فأكثر ٤٧٢ ألف أنثى خلال عام ٢٠١٧بنسبة ٣.٣% من إجمالى عدد الإناث فى تلك الفئة العمرية، مقابل ٦٨٧ ألف حالة ذكور بنسبة ٤.٥% من إجمالى أعداد الذكور فى نفس الفئة العمرية ، وتجاوز العدد في مصر ١٣.٥ مليونا ممن تجاوز أعمارهم ٣٠ عاما، منهم ٢.٥ مليون شاب و١١ مليون فتاة

وقد وصلت هذه النسبة بين الذكور فى الحضر إلى ٦.٨% مقابل ٢.٤% بالريف ويرجع ذلك للوضع الاقتصادى الذى يتضمن غلاء المسكن، سواء كان مستأجرا أم مملوكا وارتفاع تكاليف الزواج من تجهيز وتأسيس منزل ودفع مهر، وعدم قدرة الرجل على القيام بكلِّ هذه الأعباء ما أدى إلى تقليل فرص الزواج خاصة فى الحضر. كما بلغت نسبة "العنوسة" للإناث فى الحضر ٤.٢% ، مقابل ٢.٦%

بالريف، ويرجع ذلك إلى إرتفاع مستوى التعليم بالنسبة للإناث فى الحضرعنه فى الريف، حيث تؤجل الكثير من الإناث فكرة الزواج لحين الانتهاء من الدراسة الجامعية، والبعض منهن لحين انتهاء الدراسات العليا كالماجستير والدكتوراه. وطبقاً للحالة التعليمية، سجلت الإناث الحاصلات على مؤهل جامعى فأكثر ولم يتزوجن من قبل، أعلى نسبة للعنوسة فوق سن ٣٥ عاما، حيث بلغت النسبة بينهن ٥.٨%، تلاها من تعرف القراءة والكتابة بنسبة ٤.١%، ثم الحاصلات على شهادة متوسطة وفوق المتوسط ٣.٢%، وفى المقابل جاءت النسبة الأقل بين الحاصلات على شهادة أقل من المتوسط بنسبة ٢.٤%، وذلك للإناث فوق ٣٥ عاما. وقد حدد الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ستة أسباب لتفشى ظاهرة العنوسة فى مصرتمثلت فى: غلاء المهوروارتفاع تكاليف الزواج الناجمة عن العادات والتقاليد المتبعة. وغلاء المعيشة وصعوبة توفير مسكن. وارتفاع معدلات البطالة. وارتفاع معدل التعليم بالنسبة للإناث خاصة بالحضروخروج الفتاة وانشغالها بالعمل وعدم القبول بمن يتقدم إليها ، وضعف الأجور التى يتقاضاها الشباب.

وتبعا لتعداد ٢٠١٧ بلغ عدد المتزوجين الذكور ١٩.٢٧٧.٨٤١ وعدد غير المتزوجين ٨.٩٦٦٠٦٢ بنسبة ٣٠.٦% ، بينما بلغت بين الاناث عدد المتزوجات ١٩.٤٦٤.٨٥٥ وعدد غير المتزوجات ٤.٧٠٩.١٤٤ بنسبة ١٧%

٤- نتـــائج التعاسة وسوء الحيـــاة

٤ ــ ١ الأمـــراض النفسية

يتراوح عدد المرضى النفسيين في مصر بين ٦- ٨ مليون مريض بما يعادل نسبة ٨- ١٠ % من إجمالي السكان ، وينتشر بعضهم فى الشوارع ويعرفون بالمشردين. ومعظمهم يعانى من أعراض الاكتئاب والتوتر والقلق. والفصام بالإضافة إلى بعض المشكلات الأخرى التى تظهر عادة نتيجة تزايد الضغوط والأعباء الاجتماعية والاقتصادية والبطالة وغيرهاhttp://elaph.com/news/2019/07/1259242.html// كما تعد المشكلات الأسرية، أحد أهم الأسباب التى تدفع المصريين للذهاب إلى إخصائيين نفسيين للحصول على الدعم الذى فقده بعضهم من الأبوين، نظرًا للتحول الذى حدث حاليًا بعدما أصبح كل شخص منعزلًا عن الآخر. وضمت وزارة الصحة مؤخرًا المرض النفسي إلى مظلة التأمين الصحي، وأصبح أحد الأمراض التي يغطيها التأمين الصحي، ومن ثم انعكس ذلك على زيادة أعداد المترددين على العلاج. (www.mentalhealthegypt.com)

٤ ــ ٢ الإنتحـــــار

في دراسة أجرتها منظمة الصحة العالمية جاءت مصر في المركز ٩٦ على مستوى العالم من حيث عدد الأفراد المقبلين على الانتحار، (http://rassd.com/127703.htmتكشف أحدث الإحصاءات المتاحة على

الموقع الالكتروني لمنظمة الصحة العالمية، أن هناك ٨٨ حالة انتحار من بين كل ١٠٠ ألف مصري، علماً أن عدد سكان مصر يبلغ 100مليون نسمة، وهناك قرابة ٨٨ ألف شخص ينتحرون كل عام .وتعتمد هذه الإحصاءات على آخر البيانات المتوافرة والتي تعود الى ٢٠١٤. ومنذ عام ٢٠١٥ تتجدد التساؤلات حول تزايد حالات الانتحار بمصر من حين لآخر، لكن السلطات المصرية لا تتعامل بشفافية مع هذه الظاهرة، ولا تصدر وزارة الصحة إحصاءات واضحة بعدد الحالات، لتفتح بذلك المجال واسعا أمام التقديرات الجزافية . وتشير أرقام غير رسمية إلى ارتفاع معدلات الانتحار في مصر خلال السنوات القليلة الماضية. وبينما لا توجد إحصاءات رسمية عن الانتحار بمصر، كشفت دراسة لوزارة الصحة في القاهرة، أن ٢١.٧% من طلبة الثانوية العامة يفكرون في الانتحار. وكشفت إحصائية صادرة عن المركز القومي للسموم التابع لجامعة القاهرة عن تزايد أعداد الشباب المصريين المنتحرين بسبب العنوسة والبطالة، حيث أقدمت حوالي ٢٧٠٠ فتاة على الانتحار بسبب العنوسة تتراوح أعمارهم ما بين ٢٢ و٢٣ عامًا ، فضلا عن إقدام العديد من الشباب على الانتحار أيضا بسبب البطالة وصعوبة الزواج

وأظهرت دراسة مصرية أن هناك ٣٧٠٨ حالة انتحار وقعت في مصر خلال عام ٢٠٠٧ ، وأن نسبة المنتحرات من الإناث كانت أكثر من الذكور لتصل إلى ٦٨ في المئة للإناث مقابل ٣٢ في المئة للذكور، خلال عام واحد طبقا للإحصائيات الرسمية. وشهد عام ٢٠٠٩ محاولات للانتحار في مصر بلغت ١٠٤ آلاف حالة، تمكن ٥ آلاف منهم في التخلص من حياتهم. كما شهد عام ٢٠١١ نحو ١٨ ألف حالة محاولة انتحار وصلت إلى مركز السموم خلال العام، أغلبهم من الرجال. وتعكس هذه الأرقام التصاعد التدريجى فى عدد محاولات الانتحار وهو مؤشر خطير ، وتشهد مصر سنويا نحو ٣ آلاف حالة محاولة انتحار لمن هم أقل من ٤٠ عاما، فيما تقول تقارير أخرى إن خمسة أشخاص من بين كل ألف شخص يحاولون الانتحار بهدف التخلص من مشكلاتهم.

الفئات العمرية الأكثر اقبالا على الانتحار:

الفئة العمرية الأكثر إقبالاً على الانتحار في مصر هي ما بين ١٥ و٢٥ عاما، حيث تبلغ نسبتهم ٦٦. ٦ في المئة من إجمالي عدد المنتحرين في كل الفئات. تأتي بعد ذلك نسبة المنتحرين من المرحلة العمرية ما بين ٢٥ و٤٠ عاما، حيث تمثل النسبة الأكبر لانتحار الرجال. ومعظم حالات انتحار الرجال في هذه المرحلة العمرية ترجع إلى الظروف الاقتصادية وعدم القدرة على الإنفاق على الأسرة. وفى المرتبة الثالثة في إحصائية المنتحرين جاءت ممثلة في الفئة العمرية من ٧ إلى ١٥ عاما. وكانت البنات المنتحرات في هذه المرحلة ثلاثة أمثال الأولاد. وبلغت نسبة هؤلاء الأطفال المنتحرين ٥.٢١ % من إجمالي المنتحرين في مصر.

وتختلف طرق الانتحار بين النساء والرجال، إذ إن ٩٠ في المئة من النساء يستخدمن الأقراص المنومة أو سم الفئران أو إلقاء أنفسهن من أماكن شاهقة أو في النيل، بالإضافة إلى لجوئهن إلى حرق أنفسهن. أما الرجال في مصر فإنهم ينتحرون عادة بالشنق أو قطع شرايين اليد أو إطلاق النار على أنفسهم أو الحرق.

٤ ــ ٣ الاغتصـــــــاب

تتصدر الولايات المتحدة قائمة الدول التي ترتكب فيها جرائم الاغتصاب في العالم ويذكر مكتب إحصاءات العدل في الولايات المتحدة أن ٩٩ % من المغتصبين ذكور. و٩١% من ضحايا الاغتصاب إناث و٩% ذكور. ووفقاً للدراسة الاستقصائية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة، فإن واحدة من بين كل ست نساء يغتصبن ، وتحدث معظم حالات الاغتصاب في الولايات المتحدة في المنازل ، ووفق مقال نشره مركز "كاتيخون" للدراسات جاءت في المرتبة الثانية جنوب أفريقيا، حيث أدى انتشار الاغتصاب فيها إلى أن يُشار إلى هذا البلد باسم "عاصمة الاغتصاب في العالم". وقالت واحدة من كل ثلاث نساء من أصل ٤٠٠٠ امرأة تم استجوابهن، أنهن تعرضن للاغتصاب في العام الماضي. وتأتي السويد في المركز الثالث حيث يُسجل أعلى معدل من حالات الاغتصاب المبلغ عنها في أوروبا، وأحد أعلى المعدلات في العالم. وتبلغ واحدة من كل أربع نساء في السويد مُعرضة لأن تصبح ضحية للاغتصاب. وسجلت الشرطة السويدية عام ٢٠١٠ أعلى عدد من الجرائم بحوالي ٦٣ جريمة لكل ١٠٠ ألف نسمة. وبلغ في عام ٢٠٠٩ عدد الجرائم الجنسية المبلغ عنها في السويد ١٥٧٠٠ جريمة، أي بزيادة قدرها ٨ بالمئة مقارنةً بعام ٢٠٠٨، منها ٥٩٤٠ حالة اغتصاب ومضايقات جنسية. وفي أبريل عام ٢٠٠٩ تم الاعلان عن زيادة نسبة الجرائم الجنسية الى ٥٨ في المئة خلال السنوات العشر الماضية. ووفقاً لدراسة أجراها الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٩ فإن السويد لديها واحدة من أعلى معدلات الاغتصاب المبلغ عنها في أوروبا . وتأتي الهند في المرتبة الرابعة حيث تتزايد الاعتداءات الجنسية في الهند بسرعة، وتعتبر جريمة الاغتصاب واحدة من أكثر الجرائم شيوعاً ضد المرأة في الهند. ووفقاً للمكتب الوطني لتسجيل الجرائم، تم الإبلاغ عن ٢٤٩٢٣ حالة اغتصاب في جميع أنحاء الهند في عام ٢٠١٢، ولكن الخبراء يقولون إن عدد حالات الاعتداء الجنسي غير المبلغ عنها يرتفع إلى حد كبير. وإن ٢٤٤٧٠ جريمة من هذه الجرائم، تم ارتكابها من قبل الأقارب والأسرة والجيران وغيرهم من الأشخاص المعروفين، مما يعني أن الرجال الذين عرفتهم الضحايا ارتكبوا ٩٨ بالمئة من حالات الاغتصاب المبلغ عنها. وتشير أحدث الإحصاءات إلى أنه يتم الإبلاغ عن حالة اغتصاب جديدة كل ٢٢ دقيقة في الهند ، وتأتى بريطانيا فى المركز الخامس، حيث أصدرت وزارة العدل ومكتب الإحصاءات

الوطنية ووزارة الداخلية البريطانية في يناير ٢٠١٣، أول نشرة رسمية للإحصاءات بشأن العنف الجنسي بعنوان "لمحة عامة عن الاعتداءات الجنسية في إنكلترا وويلز". ووفقاً للتقارير فإن ما يقارب ٨٥٠٠٠ امرأة وسطياً يتعرضن للاغتصاب في إنكلترا وويلز في كل عام. وأكثر من ٤٠٠ ألف امرأة يتعرضن للاعتداء الجنسي كل سنة. وشهدت واحدة من كل خمس نساء) تتراوح أعمارهن بين ١٦ و٥٩ عاماً نوعاً من العنف الجنسي منذ سن السادسة عشر . وتأتي ألمانيا في المركز السادس ، وفرنسا فى المركز السابع، حيث لم يكن الاغتصاب جريمة في فرنسا حتى عام ١٩٨٠. فالقوانين التي تدعم حقوق المرأة وسلامتها حديثة نسبياً في فرنسا. وتظهر الدراسات الحكومية أن هناك ٧٥٠٠٠ حالة اغتصاب سنوياً في البلاد. ولم يقدم سوى ١٠ بالمئة فقط من الضحايا شكاوى. و يبلغ مجموع الجرائم المبلغ عنها ٣,٧ مليون. وتأتى كندا في المركز الثامن حيث بلغ عدد حالات الاغتصاب المبلغ عنها في كندا ٢,٥ مليون حالة، وهذه ليست سوى ستة بالمئة من مجموع حالات الاغتصاب. ويذكر أن امرأة أو أكثر من كل ثلاث نساء تتعرضن لاعتداء جنسي. أما سريلانكا فقد جاءت في المرتبة التاسعة وجاءت إثيوبيا في المرتبة العاشرة حيث تمتلك واحدة من أعلى معدلات العنف ضد المرأة في العالم. ووُجد حسب تقرير من الأمم المتحدة أن ما يقارب ٦٠% من النساء الأثيوبيات يتعرضن للعنف الجنسي. وتشتهر البلاد بممارسة الزواج عن طريق الاختطاف، ومن الشائع في أجزاء كثيرة من إثيوبيا أن يقوم رجل بالتنسيق مع أصدقائه باختطاف فتاة أو امرأة، أحياناً بواسطة حصان لتسهيل الهروب، ثم يخفي المختطف العروس المقصودة ، ويغتصبها حتى تصبح حاملاً. ويُقال إن فتيات يبلغن من العمر ١١ عاماً قد اختُطفن أيضاً لأغراض الزواج.
Arabic Sputnik News.com))

والإغتصاب في مصر من أكثر الجرائم المنتشرة. ففي عام ٢٠٠٨ نقلت الأمم المتحدة عن وزارة الداخلية المصرية أن هناك حوالي ٢٠,٠٠٠ عملية اغتصاب تحدث كل عام ، علما بأن حوادث الإغتصاب أكثر ب ١٠ مرات مما تقره وزارة الداخلية المصرية لعدم اقبال الكثيرات على التبليغ عن حالات الإغتصاب والتحرش التى كثيرا ما تحدث في الأحتفالات والمظاهرات والأعياد.
https:// www.thnewhumanitarian.org)

٤ ـ ٤ الطـــــــلاق

يعد الطلاق نتيجة مباشرة للتعاسة وسوء الحياة الزوجية واستحالة العشرة ، وتظهر بيانات إجمالى معدل الطلاق الأولي الثانوي حدوث انخفاض من ٣.٣ لكل ١٠٠٠ نسمة سنة ١٩٥٢ لتصل إلى ثلث هذه القيمة سنة ٢٠٠٠ ، وظلت هذه النسبة على هذا النحو من الانخفاض حتى سنة ٢٠٠٨ م ثم أخذت فى الارتفاع من جديد لتصل إلى ١.٩ لكل ١٠٠٠ نسمة سنة ٢٠٠٩ ، وظلت باقية على هذا المستوى حتى سنة

٢٠١٣، هذا وتعكس معدلات الطلاق المنخفضة فى مصر ميل الأسر المصرية إلى الاستقرار، الأمر الذى يؤثر إيجابا على الأطفال.، وتوصلت دراسة احصائية الى أن نسبة الطلاق بين السكان ١٨ سنة فأكثر وفقا لتعداد ٢٠١٧ ، قد بلغت ١.٨% ، وأشارت الدراسة الى وجود علاقة ارتباط عكسية بين مدة الحياة الزوجية ونسب إشهادات الطلاق ، بمعنى أنه كلما طالت فترة الحياة الزوجية كلما انخفضت نسب الطلاق ، وترتفع بين حملة الشهادات المتوسطة يليها من يقرأ ويكتب ثم حملة الشهادات الجامعية وما يعادلها

وللمقارنة بين أعداد ونسب المطلقين فى تعدادى ١٩٧٦ ، و ٢٠١٧ يتبين لنا ارتفاع النسبة بشكل ملحوظ ، حيث بلغ عدد المطلقين ١٦٥٦٢١ فى تعداد ١٩٧٦ وبلغت نسبتهم ٠.٨% ، بينما بلغ هذا الرقم ٧١١٣٤٧ فى تعداد ٢٠١٧ وبلغت نسبتهم ١.٨% من جملة عدد المتزوجين

٤ ــ ٥ الجريمـــــــة

احتلت مصر المركز الرابع على مستوى الدول العربية في معدلات الجريمة، واحتلت المرتبة الـ ٢٦ عالميًا، والثامنة أفريقيًا والثالثة عربيًا، وفق مؤشر الجريمة العالمي (نامبيو) خلال عام ٢٠١٨؛ بسبب تفشي ارتكاب الجرائم. وقال المؤشر أنه تطور أنواع الجريمة وطرق تنفيذها، فالقتل العمد زاد بنسبة ١٣٠%، والسرقة بالإكراه ٣٥٠%، إضافة إلى وجود ٩٢ ألف بلطجيًا في مصر، والمسجلون خطر ارتفعوا بنسبة ٥٥%، حسب إحصائيات رسمية صادرة عن وزارة الداخلية في ٢٠١٧.

المراجع

١- ابراهيم العيسوى – التنمية فى مصر الواقع المتغير والبديل الأفضل – المكتبة الأكاديمية – القاهرة ٢٠٠٩ .

٢- ابراهيم العيسوى– الاقتصاد المصرى فى ثلاثين عاما - المكتبة الأكاديمية – القاهرة - ٢٠٠٦.

٣- احمد احمد السيد - الطلب على البروتين الحيوانى فى ريف محافظة الشرقية، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى - اكتوبر ٢٠٠٧.

٤- الدستور المصرى الصادر فى ٢٠١٤ - رابط: https://bit.ly/29WXTYZ

٥- الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، بحث الدخل والإنفاق - أهـــــم مؤشـرات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك ٢٠١٥ -
الموقع الإلكترونى رابط https://bit.ly/30ZTFZc

٦ - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، نشرات استهلاك السلع الغذائية ،اعداد متفرقة .

٧- رمضان حامد ونهى الخرازاتى - ٢٠١٣ فقر الأطفال فى ريف مصر العليا " - ورقة غير منشورة - مركز البحوث الاجتماعية، الجامعة الأمريكية بالقاهرة.

8- سكرينر، مارك - أبريل ٢٠١٠ - "مؤشر التقدم فى الفقر: بطاقة الفقر البسيط فى مصر " - مؤسسة غرامين

٩- شوقى أمين عبد العزيز ،دراسة اقتصادية لاستهلاك اللحوم الحمراء فى مصر وأثر الأنفاق الأستهلاكى عليهما، المجلة المصرية للأقتصاد الزراعى ،ديسمبر ٢٠٠٦ 3 .

١٠- شيماء البدوي، أماني رضوان، جريدة البورصة- إعادة النظر فى نتائج بحوث الإنفاق والدخل بعد اعتراض "جهات عليا ، نشر فى ٦ مايو ٢٠١٩، آخر زيارة فى ٢٨ يوليو ٢٠١٩، رابطhttps://bit.ly/2NBJRmz :
١١- عبد النبى عبد الحليم ،دراسة اقتصادية قياسية للعلاقات والأنماط الاستهلاكية للبروتين الحيوانى فى مصر ، المؤتمر الخامس للاقتصاد والتنمية فى مصر والبلاد العربية ،جامعة المنصورة ، ابريل ١٩٩٦ .
١٢- مصطفى عبد ربة القبلاوى وأخرون ،دراسة اقتصادية تحليلية للفجوة الغذائية من اللحوم الحمراء في مصر، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي ، المؤتمر الثاني والعشرون للأقتصادين الزراعيين ، نوفمبر ٢٠١٤
١٣- مؤسسة حرية الفكر والتعبير، تقرير بعنوان: "أزمات إنتاج وإتاحة وتداول المعلومات فى مصر "الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء نموذجًا"، نشر فى ٢٥ مارس ٢٠١٢، آخر زيارة فى ٢٨ يوليو ٢٠١٩،رابط https://bit.ly/2YpcCD5:
١٤ نيراجان وآخرون، ٢٠١٥ - "نحو تقييم أفضل للفقر وعدم المساواة فى الوطن العربي " البلدان "، الإسكوا/ WP.1 / 2014
١٥- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى- قطاع الشؤون الاقتصادية – نشرة الميزان الغذائي – أعداد متفرقة
١٦ يوسف، اتش عثمان، إم رودى- ٢٠١٤ - استجابة للنمو السكانى السريع فى مصر- المكتب المرجعى للسكان .
١٧- يوسف توفيق جرجس ، دراسة أنتاج واستهلاك اللحوم الحمراء في مصر، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد ٢٤،العدد الثاني، يونيه ٢٠١٤ .
١٨- Ahmed W, & Mekkawy M., Analytical study of the pattern of consumption of animal protein sources in the Arab Republic of Egypt., Egypt. J. Agric. Res., 94 (4), 2016 Agric. Economics Research Institute, ARC, Giza (Manuscript received 18 April 2016) p.1047.
19- http://rassd.com/127703.htm
20-http://www.masrawy.com/news/news_various/details
www.mentalhealthegypt.com/index.php/ar/2015-10-11-01-10-
21-51/phsycology
22-www.thnewhumanitarian.org)//https